

الهيئة المنظمة في الندوة العالمية للاتصالات: تشجيع على إقامة البنية التحتية المشتركة



من جلسات الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات

وأشار شحادة إلى أن ناقسم البنية التحتية يخفي تكاليف بناء الشبكات الجديدة ويتم من خلال التعاون بين المنشغلين المرخص لهم، لافتاً إلى أن تكلفة البنية التحتية والأشغال المدنية لشبكات جديدة تراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المئة من التكاليف الكلية. واز تضمن البيان الختامي ١٤ توصية، خلص المجتمعون إلى تشجيع التقاسم بدون أن يقتصر ذلك على حدود صناعة الاتصالات/تكنولوجي المعلومات والاتصالات وصناعة الإذاعة، بل أن يتعداه إلى صناعات بني تحتية أخرى (مثل مراافق الكهرباء والغاز والماء والمجاري وغير ذلك) على حد سواء.

وفي إطار التنمية التكنولوجية، شجعوا على إقامة البنية التحتية المشتركة، بما يوفر الفرصة السانحة والمفتوحة من أجل التفاد إلى المسالك والإنمادات (للمشاركة في مد الآلاف مثلًا)، بغية توزيع تكاليف الأشغال العامة بين مقدمي الخدمات وتخفيض أسعار المضايقة بالنسبة لحركة المرور في المدن. وينطوي ذلك أيضاً على أمر بيئي إيجابي (حتى من الناحية الصحية والجمالية)، لا سيما أنه يقلص عدد الصواري والأبراج لخدمة الهاتف الخلوي.

أوضحت الهيئة المنظمة للاتصالات على سترة عناوين تخدم مبدأ المشاركة بين المنشغلين في مجال البنية التحتية والاستراتيجيات الآلة إلى فتح إمكانية النفاذ والترويج له بأسعار معقولة. وتتمحور هذه العناوين حول ما يلي: المشاركة الأساسية الكامنة في البنية التحتية، النفاذ المفتوح إلى القدرة الدولية والموابات الدولية، قوانين المشاركة في الأعمال، التقاسم الفعال للبنية التحتية، مشاركة المستعمل النهائي، والتوفيق بين السياسة والتشريع.

أعلنت الهيئة المنظمة للاتصالات في بيان أمس، أنها مثلت لبنان في أعمال الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات التي عقدت في مدينة باتايا في تايلاند بين ١١ و ١٣ آذار الجاري، بحضور نحو ٦٠٠ مندوب، بينهم ممثلون لتسعين وزارة وهيئة منظمة، ممثلة بوزير أو رئيس هيئة أو ضبو مجلس إدارة، وعدد كبير من الشركات المصنعة والمشغلة.

وقدم رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة ورقة لبيان التي انتهت البيان الختامي للندوة الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، إلى الأخذ بعين الاعتبار الأفكار